

Distr.: General
21 December 2004
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، يجيل بها التقرير المتعلق بأنشطة الفريق العامل المخصص خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (انظر المرفق).

المرفق

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في
أفريقيا وحلها

نيابة عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمخصص لمنع نشوب الصراعات في
أفريقيا وحلها، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بأنشطة الفريق العامل المخصص
للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، تحت رئاسة جمهورية أنغولا. وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم
هذا التقرير كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إسماعيل أ. غاسبار مارتز
رئيس الفريق العامل المخصص لمنع
نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها (٢٠٠٣-٢٠٠٤)

مقدمة

لعل أعضاء مجلس الأمن يذكرون أن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها قد أصدر تقريراً مرحلياً مفصلاً (S/2003/1188) عن الأنشطة التي اضطلع بها في عام ٢٠٠٣. ويُشار في هذا التقرير أيضاً إلى بعض جوانب ذلك التقرير، مع مراعاة روابطها والاستمرارية في تنفيذ ولاية الفريق العامل المخصص.

ولعل أعضاء مجلس الأمن يذكرون أيضاً أن الفريق العامل، الذي أنشئ بناءً على توصيات الجلسة العامة بشأن الحالة في أفريقيا التي عُقدت في نيويورك يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قد أنيطت به الولاية التالية وفقاً لما جاء في الوثيقة S/2002/207:

(أ) رصد تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة S/PRST/2002/2 والبيانات الرئاسية السابقة والقرارات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛

(ب) اقتراح توصيات بشأن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج مسألة الصراعات؛

(ج) القيام بصفة خاصة بدراسة المسائل الإقليمية والمسائل التي لا تخلو منها الصراعات والتي لها تأثير على عمل مجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛

(د) اقتراح توصيات على مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها.

وكان جدول الأعمال الذي اقترحه رئاسة أنغولا للفترة قيد الاستعراض يبيّن على توصيات جلسة مجلس الأمن العامة المذكورة أعلاه بشأن أفريقيا؛ وعلى الاقتراحات التي طُرحت أثناء رئاسة موريشيوس للفريق العامل المخصص بهدف ضمان الاستمرارية؛ وعلى بنود جديدة أُدرجت في الجدول الزمني للعمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وفي هذا الصدد، اضطلع الفريق العامل المخصص أو شارك في الأعمال المبينة أدناه:

منع نشوب الصراعات وحلها

المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد استهدف المؤتمر استنهاض المجتمع الدولي لتقديم المساعدة لعملية المؤتمر، ووجهت الدعوة إلى دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة للمشاركة فيه. وكان عقد المؤتمر على مستوى القمة لأول مرة في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة) أحد التطورات الهامة في هذه العملية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: ركّز الفريق العامل المخصص على تعزيز دور الأمم المتحدة وشجع الأطراف على الوفاء بتعهداتها. وكان تعزيز دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورا إيجابيا استجاب للاهتمامات التي أثارها أعضاء الفريق العامل المخصص خلال الجلسة التي عقدت بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، وفي الجلسة الختامية التي عُقدت تحت رئاسة باكستان بشأن الصراعات في أفريقيا وبعثات المجلس وآليات الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز السلام، أوضح الرئيس، متحدثا باسم الفريق العامل المخصص، أنه إن استُخدمت الفرق العاملة المخصصة على النحو المناسب، يمكن أن تصبح وسائل هامة لتعزيز السلام ومعالجة الأزمات التي تعانيها القارة الأفريقية ودعا إلى تنسيق أفضل بين هذه الفرق العاملة المخصصة.

وأقام الفريق العامل المخصص شراكة مع أكاديمية السلام الدولية وعُقدت جلسة مشتركة يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ شملت قضايا قامت بعرضها شخصيات مرموقة من المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظر أحد فرق الخبراء في الموضوع التالي: ”القيود والتحديات والفرص: حل الصراعات في القرن الحادي والعشرين“. وقُدمت عروض بشأن الصومال والجمهورية العربية الليبية ومجلس الأمن ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا.

ونظر فريق خبراء آخر في المعايير الإقليمية والدولية المتعلقة بتغيير الأنظمة غير الدستورية. وقُدمت عروض بشأن دور الاتحاد الأفريقي وقدراته، والاختلالات الدستورية في أفريقيا والعبء المستخلصة من بلدان أفريقيا الناطقة بالبرتغالية، وخاصة غينيا - بيساو.

وأجرى المشاركون تبادلا مثمرا للآراء بشأن تلك المواضيع، التي شملت معظم بنود جدول أعمال الفريق العامل المخصص لعام ٢٠٠٤. وشكل هذا الأمر تجربة جديدة بالنسبة لعمل الفريق في المستقبل. وكانت مشاركة أكاديميين من جامعات مختلفة والتعبير عن آراء مختلفة عامل إغناء لهذه التجربة.

بعثات مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا

استنادا إلى المناقشات والمباحثات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل المخصص مع الأطراف الفاعلة المعنية، قدم الفريق مساهمات في بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا. فقد عقد الفريق اجتماعات قبل وصول بعثات المجلس إلى وسط أفريقيا وغربها في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وأتاحت تلك الاجتماعات فرصة جيدة لتبادل الآراء بين أعضاء المجلس ومثلي البلدان التي زارتها البعثات ودول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة معنية بالأمر.

التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

عزز الفريق العامل المخصص علاقة العمل والتنسيق مع الفريقين الاستشاريين المعنيين بغينيا - بيساو وبوروندي، التابعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللذين ترأسهما جنوب أفريقيا، ومع مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو التي ترأسها غامبيا. وخلال الاجتماعات، تم التأكيد على ضرورة الرجوع إلى الوضع الدستوري الطبيعي في غينيا - بيساو، وأُهيب بالمتجمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لمساعدة هذا البلد على إيجاد حل دائم لمشاكله المتعددة الأوجه من خلال نهج شامل.

وفي ما يتعلق ببوروندي، وفي اجتماع عُقد يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، تقدم الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوصيات ملموسة بشأن الطرق التي ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن أن يعملوا معا وفقا لها بصورة شاملة للمساعدة على تحقيق السلام والمصالحة والانتعاش والإصلاح في ذلك البلد.

ويشكل توسيع نطاق التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، إحدى التوصيات الرئيسية التي تقدم بها الفريق العامل المخصص، بالنسبة لحالة غينيا - بيساو وبوروندي.

وشارك رئيس الفريق، أو ممثلوه، في الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمها عن طريق الفيديو الفريقان الاستشاريان المخصصان التابعان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمذكوران أعلاه.

ويشجع الفريق العامل المخصص مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تطوير تجارب مماثلة لمعالجة حالات أخرى لما بعد انتهاء الصراع.

الاتحاد الأفريقي والهيئات الأخرى المعنية

لمثلي رئاسة الاتحاد الأفريقي والبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي في نيويورك علاقة وثيقة باجتماعات الفريق العامل المخصص، وذلك في إطار ولايته الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وجاء اعتماد مجلس الأمن بيانا رئاسيا، في جلسته الخاصة التي عقدها في نيروبي (كينيا)، بشأن التعاون المؤسسي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/PRST/2004/44)، والتعاون بين الهيئتين في حالي إقليم دارفور السوداني وبوروندي، نتيجتين ملموستين لهذه العلاقة المعززة.

وعلى ذلك فإن الفريق العامل المخصص في وضع جيد يمكنه من القيام بدور مفيد في زيادة تطوير التعاون بين مجلس السلام والأمن المنشأ حديثا والتابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وما فتئ مكتب المقرر الخاص المعني بأفريقيا على صلة باجتماعات الفريق، التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع مراعاة دوره في تعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ملاحظات

لعل أعضاء مجلس الأمن يذكرون أن إنشاء الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها اقترح بناء على المبادرة التي تقدمت بها موريشيوس في أعقاب الجلسة العامة بشأن الحالة في أفريقيا، التي عقدها المجلس في نيويورك يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وبعد مرور ثلاث سنوات من عمر الفريق العامل المخصص، آن الأوان للتفكير في الكيفية التي يمكن بها للفريق العامل أن يؤدي مهمته على أكمل وجه، وذلك لكي يضطلع بدوره بمزيد من الفعالية في إطار مجلس الأمن.

وبخصوص منع نشوب الصراعات وحلها، قام الفريق العامل المخصص بإجراءات ترمي إلى بحث القضايا الإقليمية والشاملة لعدة صراعات والتي تؤثر في عمل مجلس الأمن.

ومن أجل تنويع وجهات النظر بشأن القضايا التي بحثها الفريق العامل المخصص، اغتنم طابعه غير الرسمي بإشراك أطراف غير أعضاء في مجلس الأمن وإقامة شراكات مع مؤسسات أخرى مثل أكاديمية السلام الدولية.

وفي الورقة التي أعدها البنك الدولي بشأن التعافي من الصراعات في أفريقيا، أوضح البنك أن الصراعات الأفريقية أصبحت بحكم طبيعتها قضية إنمائية، وفي هذا الشأن، سيواصل الفريق العامل المخصص عمله على تعزيز علاقته بالفرق الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بالبلدان الخارجة من خضم الصراعات.

وفي بيان رئاسي (S/PRST/2004/44) بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن العلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي، اعتمد في نيروبي، دعا مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يستكشف، بالتشاور الوثيق مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، وسائل جديدة للتعاون في ما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة مع مراعاة الاختصاصات الموسعة للاتحاد الأفريقي وأجهزته الجديدة، ومع الأخذ في الاعتبار أن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في أفريقيا يجب أن يكون جهودا تكميلية يبذلها الأفارقة وشركاؤهم الدوليون.

وفي الختام، يُرجى من مجلس الأمن أن ينظر في إدراج بعض القضايا العالقة الهامة في جدول أعماله، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، في إطار بناء السلام؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآليات السلام والأمن التي أنشأتها بعض المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، بغرض وضع نهج متكاملة لمعالجة مواضيع منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبنائه.

ويمكن للفريق العامل المخصص أن ينظر في عقد اجتماع بشأن موضوع حُسن علاقات الحوار في أفريقيا، والتأكيد على أهميتها لمنع نشوب الصراعات وحلها.

نيويورك، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.